

نجاح المصارف في الابتعاد عن الترددات السياسية اثار دهشة المؤسسات الدولية

طريقه : القطاع المصرفي اللبناني خرج من حدوده الاقليمية

وتوسع في دول العالم كاهم قطاع مصرفي عربي

ابراهيم عواضة



طريقه والزميل عواضة

الاتحاد الدولي

وعن مسار الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب قال الدكتور طريقه: انطلق الاتحاد في سنته الثانية، والعضويات التي انتسبت له هي عضويات الصف الاول في القطاع على كامل الساحة العربية، العملية موصوفة بالتنوع وباهمية القيادات التي انتسبت، والاهمية ايضا موجودة في مجلس ادارته الذي يضم النخبة.

كما ان الاتحاد ضمن استراتيجيته لجمع المهنة المصرفية العربية على المستوى العربي والعالمي عمد الى انشاء ٦ مجموعات متخصصة ضمن هيكلية منها مجموعة مسؤولة لضباط الالتزام بالمصارف (مكافحة بتبييض الاموال)، مدراء الموارد البشرية في المصارف، مدراء المعلوماتية، مدراء ادارة المخاطر.

ومن شأن المجموعات التي سبق ذكرها وضع اطارات عابرة للحدود للتجمعات والقيادات المصرفية التي تتمسك بالفعل بالعمل المصرفي العربي. ويضيف د. طريقه: يقوم الاتحاد دوريا بعدة اجتماعات وندوات لهذه المجموعات المنشأة حديثا من اجل تمكين الروابط بين اعضائها وبحث المواضيع ذات الاهتمام المشترك على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي وابتعاد كل ما من شأنه تامين تحديث وتطوير القائمين في هذه الاعمال ضمن اطار المصارف.

كما عقد الاتحاد وشارك في مؤتمرات دولية عديدة اخرها القمة المصرفية العربية في باريس التي جرت بمشاركة عربية واوروبية هامة بما فيها مشاركة الحكومة الفرنسية برعاية الرئيس نيقولا ساركوزي وبمساهمة عملية من وزير المال الفرنسي كريستين لاغالو ومستشار الرئيس الفرنسي للشؤون الاستراتيجية.

وسيوصل الاتحاد نشاطه في تطوير اعماله واتسخته وخاصة من خلال مجلته الصادرة باللغة الانكليزية والتي تلاقي اليوم رواجا كبيرا بين قيادات المصارف وخاصة في العالم الخارجي، باعتبارها تتعرف باللغة الاجنبية على نشاطات المصارف العربية وقياداتها والاقتصاد العربي ومشكلاته ومستقبله.

ويختتم الدكتور طريقه: ان روزنامة عمل الاتحاد تشمل لهذه السنة مؤتمرات ستبداها قبل نهاية العام بمؤتمر مصرفي كبير في بيروت بعد ان غابت النشاطات المصرفية الكبرى عن لبنان خلال الاشهر الماضية بسبب الازمة السياسية والامنية التي خرج لبنان منها الآن بصورة تدريجية.

اعلن رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طريقه عن مباشرة التحضيرات لعقد مؤتمر مصرفي كبير في العاصمة بيروت قبل نهاية السنة الحالية، وذلك للتأكيد على دور لبنان المالي والمصرفي في المنطقة، وللدلالة على عودة الأوضاع السياسية والامنية الى طبيعتها.

ونوه الدكتور طريقه ببدء القطاع المصرفي اللبناني وبدوره الرائد في دعم الاقتصاد الوطني، وفي حماية السلم الاجتماعي، الذي هو الاساس لبقاء المجتمع، وذلك من خلال التمويل الذي وفره الى الحكومة لضمان استمرارية الخدمات الاستشفائية والطبية، والتعليمية وتأمين الكهرباء...

تحدث الدكتور طريقه الى «الديار» عن واقع القطاع المصرفي اللبناني اليوم ودوره في دعم المسيرة الاقتصادية بعد اتفاق الدوحة، كما تحدث عن مسار الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وعن خطط عمله المستقبلية.

عن الوضع المصرفي اللبناني قال الدكتور طريقه: ان الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي يثير اعجاب وبهشة المحللين الخارجيين وذلك نتيجة نجاح هذا القطاع في ابعاد نفسه عن الترددات السياسية السلبية ما ساعد على ايجاد فاصل كبير بين نشاطاته والوضع السياسي، وحتى الاقتصادي السائد في لبنان.

ويتابع الدكتور طريقه: والقطاع المصرفي اللبناني لم يعد قطاعا محليا اذ هو اليوم احد اهم القطاعات المصرفية العربية العابرة للحدود والتي خرجت من اقتصادها وحدودها الاقليمية الصغيرة لتنتقل في العالم الاوسع ناقلة قدرات المصارف اللبنانية وكفاءة الشباب اللبناني في العالم المصرفي حيث اصبحت الموارد البشرية اللبنانية نقطة تجاذب ليس فقط بين المصارف اللبنانية، انما ايضا المصارف العربية والدولية.

ويتابع د. طريقه: وقد نمت الميزانية المجمعة للمصارف بشكل غير مسبوق حيث اصبحت تتجاوز بارقامها ٣ مرات ونصف المرة الدخل القومي في لبنان.

كما انه من المنتظر ان يعكس الاستقرار السياسي والامني الذي سوف ينتج عن تاليف حكومة جديدة في لبنان مفاعيل ايجابية اضافية ستعكس على المصارف وربحياتها وقيمتها الذاتية حيث سيكون التوظيف في اسهم المصارف اضافة الى الاستثمار في العقارات.

ويتابع: ان الاقتصاد العالمي يمر بازمة «كونية» نتيجة التحديات الكبيرة التي تواجهه بعد الارتفاع الجنوني لسعر النفط والازمة المصرفية الناتجة عن العقود الائتمانية في الولايات المتحدة وتضرر القطاع المصرفي العالمي منها.

ان لبنان بقي بمنأى عن الازمة المصرفية المذكورة كما انه استفاد جزئيا من فوائض السيولة الناتجة عن ارتفاع سعر النفط والتي انعكست ايجابا على الاقتصادات الخليجية وقالت منها اقتصادات المنطقة منافع مختلفة كانت حصمة لبنان منها محدودة للغاية نتيجة الأوضاع السياسية المتأزمة فيه، ضمن هذه

العمليات لعبت المصارف اللبنانية دورا كبيرا سواء كان ذلك في استمرارية العمل الحكومي الذي هو الاساس لبقاء المجتمع من ناحية الامن والاستشفاء والتطبيق الخائني، التعليم وتأمين الكهرباء.. ولو بصورة متقطعة.. كل هذه الامور ما كانت لتستمر لو احجم القطاع المصرفي عن استمرارية التمويل للدولة.

ناهيك عن تمويل القطاع الخاص والدخول بصورة اعمق في التسليف الشخصي والاستهلاكي والسكني ما ابقى دورة الحياة الاقتصادية مستمرة.

ويتشهد المجتمع الدولي لمصارف لبنان باستمرارها في العمل واخذ المخاطر المدروسة ضمن هذه البيئة السياسية والاقتصادية الدقيقة الاوضاع.